الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

Syrian Arab Republic
Ministry of Local Administration and Environment

الرقم: ٢١٣ /ص/ش.م/٢

السيد محافظ:

إشارة الى بلاغ عام وزارة المالية رقم ٦/ب.ع/١١ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بإعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٦ للجهات العامة ذات الطابع الإداري لاسيما الفقرة /ز/ من البند ثالثا من البلاغ التي نصت على: ((مع مراعاة التعليمات والأسس المنصوص عليها في هذا البلاغ، تقوم الأجهزة المحلية بإعداد مشاريع موازناتها العامة وتقديمها لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، ليتم دراستها وإرسالها الى وزارة المالية ولكل محافظة على حدى)).

والى كتابيها رقم ١١/١/٩١١١ تاريخ /٢٠٢٥/٩/ ورقم ١٥٦/ك/١١ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٦ بشأن استخدام المنصة الالكترونية المصممة لدعم اعداد موازنة ٢٠٢٦ وطلبها ملئ النماذج المعتمدة المذكورة في البلاغ عبر الرابط الالكتروني للمنصة ومن خلال كلمة المرور المخصصة لكل من الجهات العامة بما فيها الأجهزة المحلية.

يرجى الاطلاع وملئ النماذج المعتمدة لكل جهة من الأجهزة المحلية وارسالها الى وزارتنا تمهيدا" لمتابعة ودراسة الموازنة الخاصة بجهات الإدارة المحلية.

مؤكدين على ضرورة توجيه من يلزم لبذل العناية اللازمة اثناء تحضير وملئ الاستمارات والتقيد بكافة ما ورد ببلاغ وكتابي وزارة المالية وارسالها الى وزارتنا بالسرعة الممكنة.

دمشق في: ٨/ ١/ ١٤٤٧ / ١٤٤٧هـ - الموافق: ١٩ / ١١ / ٢٠٢٥م

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس محمد عنجراني

الجمهورية السورية

المرفقات: البلاغ مكتب وزارة المالية

الأمانة العامة لمحافظة حمص
مديرية الشؤون المالية و المحاسبة

الرقم ٩٣٥/ و/ ٥/١٠

تاريخ ٤ /١٧/ ٢٠٢٥

الى كافة مديريات الأجهزة المرتبطة و مجلس مدينة حمص و مجلس مدينة تدمر
للاطلاع و التقيد بمضمونه اصولا

ر.د الموازنات
عماد المنصور

مدير الشؤون المالية
عمار الاشقر

محافظ حمص
الدكتور عبد الرحمن الأعمى
بالتفويض امين عام المحافظة
فراس ياسر طيارة

صورة إلى

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

Syrian Arab Republic
Ministry of Local Administration and Environment

الرقم: ٢١٣٦ /ص/ش.م/٢

السيد محافظ:

إشارة الى بلاغ عام وزارة المالية رقم ٦/ب.ع/١١ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٦ الخاص بإعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٦ للجهات العامة ذات الطابع الإداري لاسيما الفقرة /ز/ من البند ثالثا من البلاغ التي نصت على: ((مع مراعاة التعليمات والأسس المنصوص عليها في هذا البلاغ، تقوم الأجهزة المحلية بإعداد مشاريع موازناتها العامة وتقديمها لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، ليتم دراستها وإرسالها الى وزارة المالية ولكل محافظة على حدى)).

والى كتابيها رقم ١١/١/٩١١١ تاريخ ٢٠٢٥/٩/ ورقم ١٥٦/ت/١١ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٦ بشأن استخدام المنصة الالكترونية المخصصة لدعم اعداد موازنة ٢٠٢٦ وطلبها على ضرورة اعتماد المخرجات في البلاغ عبر الرابط الالكتروني للمنصة ومن خلال كلمة المرور المخصصة لكل من الجهات العامة بما فيها الأجهزة المحلية.

يرجى الاطلاع وملئ النماذج المعتمدة لكل جهة من الأجهزة المحلية وارسالها الى وزارتنا تمهيدا" لمتابعة ودراسة الموازنة الخاصة بجهات الإدارة المحلية.

مؤكدين على ضرورة توجيه من يلزم لبذل العناية اللازمة اثناء تحضير وملئ الاستمارات والتقيد بكافة ما ورد ببلاغ وكتابي وزارة المالية وارسالها الى وزارتنا بالسرعة الممكنة.

دمشق في: ٨/ ٥/ ١٤٤٧ هـ - الموافق: ١٩/ ١١/ ٢٠٢٥م

وزير الإدارة المحلية والبيئة

المهندس محمد عنجراني

المرفقات: البلاغ وكتابي وزارة المالية

صورة إلى:

- وزارة المالية /مديرية الموازنة العامة
- مديرية الإدارة المحلية والبيئة بمحافظة:
- م. الشؤون المالية والمحاسبة
- المصنف

٢٠٢٥/١١/٢٠ ٩٢٥

سيادة السيد محافظ حماة المحترم

للاطلاع والعمل وفق ما ورد.

مع التحية

د. عبد الرحمن عمر

بالتوقيع نائب عام المحافظ

الجمهورية العربية السورية
وزارة الماليـــــــة

Syrian Arab Republic
Ministry of Finance

الرقم: ١٥٦ / تا / ١١

السيد ..مديرية الطرق والمجلس والبيئة

عطفاً على بلاغ عام إعداد الموازنة العامة للسنة المالية 2026 رقم 6/ب.ع/11 تاريخ 25/آب/2025 المرفق، للجهات ذات الطابع الإداري، يسرنا أن نرفق لمعاليكم النماذج المعتمدة من قبل وزارة المالية لإعداد موازنة عام 2026، مع السقوف الاسترشادية لوزارتكم والجهات التابعة لها، وذلك لمساعدتكم في إعداد ما يخصكم من الاعتمادات الجارية والاستثمارية وتقدير الإيرادات.

نرجو في هذا الصدد، التوجيه لمن يلزم لبذل العناية اللازمة أثناء تحضير النماذج المذكورة مع التقيد التام بالأسس والتعليمات المشار إليها بالبلاغ، على أن تكون مصدقة من قبلكم، آملين إعادتها إلينا كاملة قبل موعد أقصاه 2025/09/10 باستخدام المنصة الالكترونية المصممة خصيصاً لدعمكم في إعداد موازنة 2026 بكفاءة وفعالية.

وتجدر الإشارة أنه سوف يتم لاحقاً تحديد موعد للاجتماع مع ممثليكم المفوضين بإعداد دراسة الموازنة واللجان المختصة من مديرية الموازنة العامة، بعد إنهاء دراسة النماذج المرسلة لمناقشتها إن تطلب الأمر ذلك.

كذلك يجدر التنويه أن هناك بلاغ آخر خاص بالجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي التابعة لكم إن وجدت، للمساعدة في إعداد موازناتها.

يتم إعداد جميع تقديرات الموازنة بالليرة السورية، ولوزارة المالية تعديل التقديرات خلال إعداد وتنفيذ الموازنة حسب سعر الصرف المعتمد من المصرف المركزي.

يرجى ملء النماذج المعتمدة المذكورة في البلاغ عبر الرابط التالي:

https://mof-budget2026.sy

ننوه إلى أن الصفحة التي سترونها تتضمن النماذج مع السقوف الاسترشادية لوزارتكم بالإضافة إلى المستندات المرافقة ليتسنى لكم التحضير لملء النماذج.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

دمشق في: 03 / ربيع الأول / 1447هـ، الموافق: 26 / 2025/ م

وزير المالية
محمد يسر برنية

وزارة المالية

وزارة المالية
الحفظ والتقارير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية العربية السورية

وزارة الماليـــــــــة

Syrian Arab Republic

Ministry of Finance

الرقـــم: ٩١١١

١٢/١

السيد ..مديرية الشؤون المالية والبيئة

عطفاً على بلاغ عام إعداد الموازنة العامة للسنة المالية 2026 رقم 6/ب.ع/11 تاريخ 26/آب/2025 المرفق، **للجهات ذات الطابع الإداري**، والى كتابنا رقم 11/156/تا تاريخ 2025/8/26 المتضمن إعلامكم باستخدام المنصة الالكترونية المصممة خصيصاً لدعمكم في إعداد موازنة 2026 بكفاءة وفعالية.

ونظراً لجهوزية المنصة المذكورة يرجى ملئ النماذج المعتمدة المذكورة في البلاغ عبر الرابط التالي:

- https://mof-budget2026.sy:

ونبلغكم من خلال الجدول المرفق بكلمة المرور المخصصة لوزارتكم ولجهاتكم التابعة لتعميمها على المعنيين من خلالكم، إضافة لكلمة مرور مخصصة لمتابعة واعتماد موازنة الجهات التابعة لكم قبل إرسالها إلى وزارة المالية.

كما نلفت انتباه حضراتكم إلى أن المنصة تتضمن في نافذة المكتبة وجود فيديو تعريفي بخطوات استخدامها كما تتضمن النماذج مع السقوف الاسترشادية لوزارتكم بالإضافة إلى المستندات المرافقة.

وتجدر الإشارة أنه سوف يتم لاحقاً تحديد موعد للاجتماع مع ممثليكم المفوضين بإعداد دراسة الموازنة واللجان المختصة من مديرية الموازنة العامة، بعد إنهاء دراسة النماذج المرسلة لمناقشتها إن تطلب الأمر ذلك.

- **وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير**

دمشق في: / ربيع الثاني / 1447هـ، الموافق: /أيلول / 2025م

وزيـــر الماليـــة

محمد يسر برنية

الجمهورية العربية السورية
وزارة المالية

مديرية الشؤون المالية

الرقـــم: 6/ب.ع / 11

بلاغ عـام

بلاغ بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2026 للجهات العامة ذات الطابع الإداري

(ترسيخ الاستقرار وتمكين القطاع الخاص لدعم إعادة الإعمار وتعزيز الاستدامة والتنمية)

بهدف إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2026 في الموعد المحدد وتوخياً للعمل على استصدار الموازنة المذكورة في نهاية العام الجاري.

نبلغكم التعليمات والأسس الواجب اتباعها في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2026 (**تشمل فقط الجهات ذات الطابع الإداري***)، راغبين إلى جميع الجهات العامة التابعة لها التقيد بهذا البلاغ من حيث المضمون والشكل والتوقيت.

تقوم رؤية الموازنة لعام 2026 حول "ترسيخ الاستقرار وتمكين القطاع الخاص لدعم إعادة الإعمار وتعزيز الاستدامة والتنمية".

أولاً: توجهات وغايات موازنة 2026

تستهدف الموازنة العامة لعام 2026 في إطار السياسة المالية، المساهمة في تحقيق الأهداف والأغراض التالية:

أ. ترسيخ **الإدارة الرشيدة للمال العام** وتعزيز الحوكمة والشفافية.

ب. تحسين جودة حياة المواطن من خلال إيلاء المزيد من **الاهتمام بقطاعات الصحة والتعليم**، وإرساء العدالة الاجتماعية.

ج. تنفيذ **الإصلاحات المالية والاقتصادية** الهادفة الى معالجة الاختلالات وخلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية، بما يفضي الى تعزيز مرونة واستدامة المالية العامة واستقرار الاقتصاد الوطني.

د. معالجة الترهل الوظيفي ومواصلة **إصلاح منظومة الأجور والرواتب**، وإطلاق مبادرات لمكافحة الفقر عبر تطوير شبكات فعّالة للحماية الاجتماعية وتعزيز استدامتها.

* هناك بلاغ آخر منفصل يخص إعداد الموازنات للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

ه. **استقطاب المزيد من الاستثمارات** الخاصة لمشاريع البنية التحتية.

و. مواصلة التقدم في **تحسين وتوفر الخدمات الأساسية** للمواطن.

ز. تحفيز النمو الاقتصادي عبر **الشراكة والتكامل مع القطاع الخاص**، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وريادة الأعمال.

ح. **إنهاء التشابكات المالية** بين الجهات والمؤسسات الحكومية.

ط. **تعميق الإصلاح المؤسسي** وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العامة.

ي. **دعم التحول الرقمي** في جميع مفاصل الخدمات الحكومية لخدمة المواطن بكفاءة أعلى.

ك. توفير الاعتمادات اللازمة **لتمكين الدفاع والأمن العام** من القيام بمهامها باقتدار، لضمان توفر البيئة المناسبة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية.

ل. إيجاد **مصادر جديدة ومبتكرة للإيرادات العامة** (خاصة غير الضريبية) لدعم الموازنة، وتحسين كفاءة إجراءات تحصيل هذه الإيرادات لضمان توفر الإيرادات اللازمة لتمكين الحكومة من تنفيذ خططها ومشاريعها.

م. **الاعتماد على أسواق التمويل المحلية** (إصدارات الصكوك والأوراق المالية الحكومية) لتمويل العجز عند الحاجة.

ن. ترسيخ **مفهوم المساءلة** من خلال متابعة وتقييم أداء ونفقات الجهات العامة.

البدء بتطبيق **الممارسات المثلى** في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة وتحسين إجراءات تخصيص الاعتمادات وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية وربطها بالاداء.

ثانياً: أسس إعداد الموازنة

للحفاظ على الاستقرار المالي وتحسين كفاءة الانفاق العام تم اعتماد الأسس التالية:

أ. يجب ان تشمل التقديرات المالية للموازنة كافة الإيرادات المتوقع تحصيلها والنفقات المتوقع انفاقها بصورة واقعية ومعقولة، على ان تكون التقديرات المالية المطلوبة مدعمة بالبيانات المالية التي تاسست عليها تلك التوقعات.

ب. الاستعانة بالبيانات الفعلية حتى تاريخ اعداد الخطط وتقدير البيانات الحالية للفترة الزمنية المتبقية.

ج. سيتم تحديد سقوف استرشادية للانفاق للجهات العامة ذات الطابع الإداري مع الاخذ بعين الاعتبار أولويات العمل الحكومي، مع التأكيد على التزام الجهات العامة بهذه السقوف وعدم تجاوزها إلا في حالات الضرورة وبما يحقق المصلحة العامة مع تزويد وزارة المالية بالمبررات المتعلقة بذلك.

ثالثاً: في اعتمادات العمليات الجارية

يراعى في إعداد الاعتمادات المقترحة الأمور التالية:

أ. تخصص اعتمادات الرواتب والأجور المقترحة لعام 2026 وفق أعداد العاملين القائمين على رأس العمل فعلاً على أساس الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة مضافاً إليها التعويض العائلي والترفيعات الدورية للعاملين، بعد الأخذ بالاعتبار تخفيض رواتب وأجور العاملين الذين ستنتهي خدماتهم لغاية2025/12/31 بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية. مع التأكيد على عدم طلب أي تعيينات جديدة على الوظائف الحكومية إلا لحالات الضرورة والتركيز على رفع القدرات الوظيفية للكادر الوظيفي الحالي.

ب. بذل العناية الكافية في املاء استمارات الرواتب والأجور من حيث عدد القائمين على رأس العمل (دائمين – مؤقتين) والمنتهية خدماتهم.

ج. ضبط اعتمادات النفقات الإدارية بحيث تكون ضمن الحدود اللازمة لتسيير عمل الجهات العامة.

د. إرفاق جداول الانفاق الفعلي حتى تاريخ 2025/7/31 لكل حساب وفق النموذج المعد لهذه الغاية والالتزام حصراً بنماذج إعداد الموازنة المعتمدة من قبلنا.

ه. تملأ البيانات وتطلب الاعتمادات ضمن الحقول المخصصة بكل استمارة وحسب دليل عناوين البنود الصادر عن وزير المالية رقم 203/و تاريخ 2025/2/20.

و. تُعتمد مشاريع موازنات الجهات التابعة لأي وزارة من الوزير المختص قبل تقديمها لوزارة المالية.

ز. مع مراعاة التعليمات والأسس المنصوص عليها في هذا البلاغ، تقوم الأجهزة المحلية بإعداد مشاريع موازناتها العامة وتقدمها لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، ليتم دراستها وارسالها الى وزارة المالية ولكل محافظة على حدة.

ح. إعداد دراسة شاملة حول الاشتراك في المنظمات والمؤسسات العربية والدولية التي يتطلب سدادها بالقطع الأجنبي.

ط. تحديد حصة رب العمل المقدر أن تترتب على جهتكم لعام 2026 التزاماً بالقانون رقم (28) تاريخ 2014/11/30 وتعديلاته المتعلق بتحويل حصة رب العمل شهرياً لصالح مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليصار إلى تسديدها مباشرة من قبل وزارة المالية شهرياً لصالح المؤسسة.

رابعاً: في اعتمادات المشاريع الاستثمارية

ينبغي على الجهات العامة ذات الطابع الإداري لعام 2026 إعداد مشروع الخطة الاستثمارية انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

أ. العمل على ترتيب أولويات المشاريع المدرجة ضمن خطتها الاستثمارية واستكمال المشاريع الأساسية منها. وإعطاء الأولوية للمشاريع الممولة من القروض والمنح الخارجية المدرجة في الموازنة العامة لضمان سير تنفيذها حسب الاتفاقيات الموقعة.

ب. التركيزعلى المشاريع الاستثمارية المباشربها، ورصد الاعتمادات اللازمة لسداد الالتزامات المالية المترتبة على هذه المشاريع، بحيث تعطى الأولوية للانتهاء من تنفيذها ووضعها في الخدمة.

ج. عدم رصد اعتمادات لأي مشروع جديد مالم يكن موافق عليها من قبل وزارة المالية والوزارة المختصة مع إحاطة هيئة التخطيط والاحصاء.

د. تعد الجهة صاحبة المشروع الجديد الذي تمت الموافقة على إضافته في الخطة، دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع (متضمناً: التكلفة الاجمالية والمدة الزمنية والدفعات السنوية) بما يساعد على توضيح أهمية تنفيذ المشروع وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية. كما يتعين إدراج الأثر البيئي للمشروع في دراسة الجدوى الاقتصادية بما يستحقه من أهمية وتؤشر هذه الدراسات من آمر الصرف قبل إدراجه في خطتها الاستثمارية لعام 2026 وفق أهميته وضمن الامكانيات المتاحة.

ه. تحديد مصادر تمويل المشروعات سواء كانت محلية أو خارجية (منحة – قرض).

و. بخصوص المشاريع التأشيرية: دراسة هذه المشاريع كل على حدة لجهة إلغاء المشاريع التأشيرية التي مضى على ادراجها ثلاث سنوات فما فوق ولم تنفذ مع بيان أسباب التأخر في تنفيذها والتحديات التي واجهتها. وتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها استجابة للظروف الحالية وذلك بعد إعداد الإضبارة التنفيذية اللازمة بما فيها دراسة الجدوى الاقتصادية والكلفة التقديرية الاجمالية للمشروع وإقرارها من قبل وزارة المالية. يقصد بالتكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع: التكلفة المحددة لإنجاز المشروع بدءاً من تاريخ المباشرة في التنفيذ حتى مرحلة بدء التشغيل واستثمار المشروع مضافاً عليها ملاحق العقود المنفذة وكامل الاعمال الاضافية على المشروع بما فيها نفقات الصيانة واستبدال الاصول.

ز. لا تدرج وسائل النقل والانتقال ضمن المشاريع الاستثمارية، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من قبل الأمانة العامة – شؤون مجلس الوزراء (عن طريق مكتب شؤون الآليات والمركبات الحكومية في الأمانة العامة) حيث يتطلب صدور الموافقة أن تكون بنفس سنة رصد الاعتماد اللازم لذلك، وتطوى تلك الموافقة مع انتهاء السنة المالية الصادرة بها.

ح. الجهات التي تطلب إدراج مشروع للحصول على أجهزة خاصة (أمنية على سبيل المثال) يتطلب ذلك تحديد تلك الأجهزة بالتنسيق مع الجهات المختصة والحصول على موافقة الأمانة العامة – شؤون مجلس الوزراء لإدراج المشروع.

ط. التأكيد على التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة عند رصد اعتمادات مشاريع الرقمنة.

ي. على الجهات صاحبة المشاريع الاستثمارية التأكد من خلو المواقع التي ستقام عليها المشاريع الجديدة من أية عقبات وإشكالات تعيق أو تؤخر المباشرة في تنفيذ المشاريع.

ك. موافاتنا بالمشاريع الممولة والمنفذة من قبل الجهات المانحة.

ل. على الجهات العامة ذات الطابع الإداري اعداد اعتمادات المشاريع الاستثمارية في نسختين، الأولى حسب الطلب الفعلي للجهات العامة، والثانية حسب ما يتبقى من سقف الموازنة الاسترشادي لها.

خامساً: في ايرادات الموازنة العامة

أ. تملأ البيانات المتعلقة بالايرادات المتوقع تحصيلها في عام 2026 حسب نموذج الإيرادات المرفق.

ب. ترفق بالتقديرات مذكرة إيضاحية (حسب الاستمارة المرفقة) يبين فيها وضع التحصيل الفعلي حتى 2025/07/31 لتاريخ اعداد تقديرات الموازنة والمتوقع تحصيله لنهاية هذا العام والعوامل المختلفة التي أثرت أو ستؤثر في هذه التحصيلات سواء أكان ذلك من ناحية الزيادة أو النقص.

ج. يمكن لاحقاً تحديث تقديرات الإيرادات، بالاستناد إلى فرضيات الاقتصاد الكلي ومخرجات النمذجة الاقتصادية، عند توفرها.

سادساً: في موازنة القطع الأجنبي والتمويل الخارجي

مراعاة الدقة في تقدير الاحتياجات من القطع الأجنبي اللازم، كون أي تأخر في تقديم المعلومات قد يؤدي إلى عدم رصد أي مبلغ من القطع الأجنبي خلال العام.

أحكام عامة

أ. تعد الجهات العامة ذات الطابع الإداري التي تظهر اعتمادات عملياتها الجارية والاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، مشاريع موازناتها من الاعتمادات الجارية والاستثمارية وتقدمها إلى مديرية الموازنة العامة في وزارة المالية على نسختين (ورقية ومن خلال الرابط الالكتروني المرسل) وذلك خلال موعد أقصاه 2025/09/10.

ب. ينبغي الفصل التام بين الاعتمادات الاستثمارية والجارية بالنسبة للمشروع الواحد وخاصة فيما يتعلق بالرواتب والأجور والتعويضات وعدم الانفاق على نفس المشروع من خلال مصدري تمويل مختلفين، إلا ما كان ذا طبيعة خاصة بعد موافقة مسبقة من وزير المالية.

ج. تتحمل الجهات العامة ذات الطابع الإداري مسؤولية صحة الأرقام المتعلقة بالاعتمادات الجارية والاستثمارية والايرادات وأي معلومات إضافية أخرى، فضلاً عن مسؤولياتها في تحقيق الأهداف المبتغاة من المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى تنفيذ الجوانب المادية والمالية للخطة الاستثمارية في إطار البرنامج الزمني للتنفيذ المالي والمادي.

د. يجوز أن تعدل المشاريع المقترحة بما ينسجم وواقع الجهات العامة ذات الطابع الإداري صاحبة العلاقة ومتطلباتها الفعلية والإمكانات المالية المتاحة بالعملة المحلية والقطع الأجنبي وبالتشاور مع الجهات العامة ذات الطابع الإداري.

د. عند التأخر في تقديم اعتمادات الموازنات إلى وزارة المالية عن المهلة المحددة لذلك أو عدم تضمين تلك المشاريع المعلومات التفصيلية المطلوبة وفق الاستمارات المرفقة، يجوز لوزارة المالية اقتراح اعتمادات لهذه الموازنات، دون مناقشتها مع الوزارة أو الجهة المعنية.

دمشق في: 03 / ربيع الأول / 1447هـ، الموافق: 26 / آب / 2025م

وزير المالية

محمد يسر برنية